ميثاق المصالحة الجزائرية هل يـــوقف نـــزيف الـــدم؟

مال الله فرج
Malalah_Faraj@yahoo.com

بين موقفين متضادين، موقف الحكومة برئاسة عبد العزيز بوتفليقة، ومن ورائها الاحزاب المنضوية في (التحالف الرئاسي) وموقف المعارضة بكل احزابها وقواعدها وخلاياها، يقف اليوم الشعب الجزائري حائراً موزعاً بين نزيف الدماء الذي تفجر منذ عشر سنوات ولا يزال وحصد اكثر من مئة وخمسين الف جزائري الى جانب الاف المعوقين والمشردين وبين ارادة وطنية حقيقية لايقاف نزيف الدم والمآسي والكوارث هذا، وتوحيد الصف الوطني والانطلاق الى امام لتعويض سنوات العنف والاقتتال التي عرقلت مسيرة التنمية والحق افدح الاضرار بالاقتصاد الجزائري دون ان يلوح في الافق مفتاح للازمة الخانقة التي تحولت الى دوامة موت حقيقية تطحن المدنيين دون رحمة. وحيث يلقي الرئيس بوتفليقة بثقله الحقيقي في خضم واحد من اصعب واخطر التحديات المصيرية، ممثلاً بتحدي الارهاب ومحاولة تطويقه واحتوائه وفتح ثغرة للامل في نفق العنف المظلم عبر مشروع (ميثاق السلم والمصالحة الوطنية) حيث يتوجه الجزائريون اليوم الخميس للاستفتاء عليه وكلهم امل ان يكون هذا الميثاق ولو خطوة اولى متواضعة في طريق شائك وطويل يعيد للجزائر الامن والامان والاستقرار المفقود منذ اكثر من عقد من الزمن، فان على الجبهة المقابلة تنشط المعارضة الجزائرية بكل احزابها وقواعدها ومنظماتها، وخلاياها للتنديد بهذا المشروع الوطني الذي ترى فيه من وجهة نظرها ستاراً لممارسة المزيد من التفرد السلطوي باتجاه تقييد الحريات العامة وممارسة الحجر على الديمقراطية الحقيقية ومنع ترخيص وتشكيل الاحزاب وسواء اقتنع المواطن الجزائري بوعود الدولة حول الانفتاح الديمقراطي والحريات العامة وبدء حقبة جديدة من التلاحم الوطني بعيداً عن العنف والارهاب وتداعياته ام لم يقتنع وسواء اقتنع المواطن الجزائري بذرائع المعارضة واتهاماتها وادعاءاتها، ام لم يقتنع الا ان الحقائق تؤكد ان القاسم المشترك للغالبية العظمى من الجزائريين تلتقي امام هدف مركزي واحد، ذلك هو ضرورة وقف نزيف الدم ووضع حد لاعمال العنف واستعادة الحد الادنى من اجواء الامن والاستقرار في ظل تألق سياسي وخيمة للاتفاق الوطني بما يقود لحماية الاقتصاد وقبله لحماية ارواح المدنيين بعيداً عن الصراعات السياسية التي ادخلت الجزائر في نفق مظلم والحقت ببنيته التحتية ابلغ الاضرار مما انعكس مباشرة و بحدة على مستوى حياة المواطن نفسه.

فإلى جانب الاجراءات التنفيذية المباشرة التي تضمنها مشروع (ميثاق السلم والمصالحة الوطنية) وفي مقدمتها التخلي عن الملاحقات القضائية في حق الذين استسلموا للسلطات الجزائرية ابتداءً من الثالث عشر من كانون الثاني لعام ٢٠٠ وهو تاريخ سريان مفعول قانون (الوئام الوطني) المصادق عليه في استفتاء ايلول ١٩٩٩ الذي تم بموجبه العفو عن الف من المتشددين المسلحين وكذلك وقف الملاحقات الامنية والقضائية بحق الاشخاص الذين توقفوا عن نشاطاتهم المسلحة والقوا السلاح الذين يسلمون انفسهم طوعاً ومنهم المتورطون في شبكات دعم الارهاب الذين يعلنون نشاطاتهم للسلطات والمحكوم عليهم غيابياً الى جانب العفو او تخفيف الاحكام بحق المحكومين والمعتقلين والمدانين بدعم العنف والارهاب واستثناء من شارك في المجازر الجماعية او انتهاك الحرمات او استخدام المتفجرات في الاعتداءات على الاماكن العامة، وكفالة الدولة بمعالجة مآسي العوائل التي شارك افرادها في العمل الارهابي وعوائل ضحايا الارهاب فقد اضاف بوتفليقة الى خارطة هذا الميثاق وعودا جديدة في ميادين الاقتصاد والتحولات الديمقراطية والبناء الاجتماعي الذي يطمح لاقامته على قاعدة المصالحة والوفاق الوطني.

في خضم هذه الخارطة المتداخلة الخطوط والاتجاهات وضع الرئيس الجزائري خلال حملاته الاعلامية والتعبوية شعبه امام خيارين السلم والتقدم الاجتماعي وما يعكسه وينتج عنه في حياة امنة مستقرة تمتلك مقومات النمو والتقدم الى امام او مواصلة العنف والصدامات المسلحة بكل ما يرافق ذلك من مآس وكوارث وويلات وتأخر الاقتصاد وعرقلة التنمية.

وفي بلد انعكست فيه تداعيات العنف بشدة على الحياة اليومية، وحاصرت معظم منافذ التطور الاقتصادي حتى ضرب اعصار البطالة اكثر من سبعة ملايين مواطن يحاول بوتفليقة وهو يواصل عملية الاستقطاب الجماهيري لميثاق يريده. ان يكون مفتاحاً لازمة خانقة، التلويح بالانفتاح الاقتصادي بكل ما يعنيه ذلك من معالجة حقيقية للبطالة، وهو يعد بتوظيف نحو مئة مليار دولار لدعم الاستثمارات في البلاد مؤكداً في الوقت ذاته على ان (من دون سلم ليس هنالك تنمية) مشددا على العمل لحل ازمتي الفقر والبطالة اللتين شهدتا ارتفاعاً مخيفاً منذ بداية تطبيق برنامج الاصلاحات الاقتصادية في ضوء توصيات صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٤.

واذ يواصل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نشر وعوده هنا وهناك حول العفو والتسامح والمصالحة الوطنية والعمل على طي صفحة الماضي والبدء بمرحلة جديدة في ظل الوئام الوطني عبر عفو شامل عن اعمال العنف والتطرف لا سيما ما يتعلق منه باتهامات (الجبهة الاسلامية للانقاذ) المحظورة الا انه يؤكد بان (ليس هناك ولن يكون هناك عفو شامل) وفق ما اشار اليه مشروع الميثاق الذي يوضع قيد الاستفتاء اليوم.

الى ذلك وفي الوقت الذي دانت فيه الاحزاب العلمانية والديمقراطية بشدة (القيود) المفروضة على الحملة الانتخابية مؤكدة انها منعت من التعبير عن مواقفها بسبب معارضتها لمبادرة مشروع الميثاق فقد دعا حزب (جبهة القوى الاشتراكية) الى مقاطعة الاستفتاء واكد رئيس الحزب (حسين آيت احمد) ان حملة الاستفتاء تتقدم باتجاه واحد ويمنع اصحاب الاراء المخالفة من التعبير عن آرائهم اذا لم يزج بهم في السجن او يخضعون للملاحقات في حين رأى سعيد سعدي (رئيس حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية) ان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يشكل انحرافا تعسفياً ادى الى غياب احزاب المعارضة عن اجهزة الاعلام التي تسيطر عليها الدولة.

بيد ان الرفض الحقيقي للمعارضة الجزائرية لمشروع الميثاق ينطلق من اعتبارها ان الرئيس بوتفليقة يسعى من خلال المشروع الى تعديل الدستور لمنح نفسه ولاية ثالثة مؤكدا هذا الادعاء المحامي علي يحيى عبد النور رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان مبينا ان رئيس الدولة سيتمكن من ان يفعل ما يشاء بمرسوم والغاء جميع الحريات بفعل التفويض الذي يحصل عليه عبر هذا الميثاق.

بين هذا وذاك يقف الشعب الجزائري اليوم في منتصف الطريق وهو يدلي بصوته في مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، خطوة تشده الى امل وطني بوقف نزيف الدم واشاعة الامن والاستقرار وخطوة تشده الى توجس له ما يبرره من تفرد في السلطة وحجر الحريات بما يعني مواصلة مسيرة العنف ربما بزخم اخطر من قبل.

مع هذا كله، فان بامكان الحركة الوطنية الجزائرية بكل اتجاهاتها واطيافها السياسية ان تعقد في الحد الادنى اتفاق شرف وطني لصيانة ارواح المدنيين واقتناص هدنة ضرورية جدا، لمراجعة شاملة لبرامج عملها باتجاه اطلاق وصيانة الحريات العامة، واشاعة الديمقراطية ونبذ العنف والتطرف واجتثاث الارهاب في بلد نزف اكثر من مئة وخمسين الفا من ابنائه ولا تزال جراحة تنزف لاجل غير منظور.

ان الحل الوطني الذي يمتلك فاعلية التأثير وجدارة التمثيل لجميع قطاعات الشعب وكفاءة وضع حد للعنف والارهاب هو ذلك المنطلق حقاً من فهم الآخر واحترام الآخر والاحتكام للحوار الديمقراطي البناء بعيدا عن التهميش والعزل والتغييب واتاحة الفرصة للشعب بقول كلمته بحرية، في ضوء ذلك كله .. ترى هل يفلح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ان يوقف نزيف الدم؟

هذا ما سيجيب عنه الجزائريون انفسهم.

الجزائر تسعى لطي صفحة الارهاب

اليوم الاستفتاء الشعبي على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في ظل مقاطعة المعارضة

الجزائر (اف ب)

يتوجه الجزائريون اليوم الخميس في الاستفتاء حول مشروع ميثاق رئاسي يهدف الى "تعزيز السلم وارساء المصالحة الوطنية" بعد عنف استمر اكثر من عشر سنوات.

وبدأ نحو مليون جزائري مقيم في الخارج وغالبيتهم الساحقة في فرنسا يصوتون على مشروع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اعتبارا من السبت الماضي.

حل سياسي

ويفترض ان يشكل المشروع الذي رفضته المعارضة حلا سياسيا للازمة الجزائرية بالصفح عن الذين "ضلوا" لتتمكن البلاد بعد استعادة السلم من تكريس جهودها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واسفرت اعمال العنف المنسوبة للجماعات الاسلامية المسلحة عن سقوط ما لا يقل عن ١٥٠ الف قتيل ومئات الاف الجرحى والاف المفقودين، حسب التقديرات الرسمية.

وقام دعاة الموافقة على "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" وعلى رأسهم رئيس الدولة والاحزاب المنضوية في "التحالف الرئاسي" بحملة انتخابية حقيقية تهدف الى "الشرح" و"التوعية" مشددين على استحالة التنمية من دون سلام.

ويضم التحالف الرئاسي جبهة التحرير الوطني (الحزب الواحد سابقا) بزعامة وزير الدولة عبد العزيز بلخادم والتجمع الوطني الديموقراطي بقيادة رئيس الحكومة احمد اويحيى وحركة مجتمع السلم الاسلامية المعتدلة التي يرأسها وزير الدولة بوجرة سلطاني.

وانضم الى هذا التحالف في خطوة مفاجئة حزب العمال (تروتسكي) الذي تقوده المرشحة السابقة للانتخابات الرئاسية والشخصية البارزة لويزة حنون التي قامت بحملة نشطة دعت فيها للتصويت بنعم.

وبموافقتهم على هذا الميثاق سيمنح الجزائريون رئيسهم كافة الصلاحيات لتسوية الازمة على اساس الخطوط العريضة التي يطرحها الميثاق.

مضامين المشروع

وينص المشروع على ان الشعب الجزائري "يفوض رئيس الجمهورية ليصدر باسم الامة عفوا عن كافة ضحايا المأساة الوطنية وارساء السلم والمصالحة الوطنية".

ويمكن للقياديين الاسلاميين المنفيين في الخارج او المعتقلين او المحكوم عليهم غيابيا او الذين منعوا من ممارسة النشاطات السياسية الاستفادة من اجراءات عفو باستثناء المتورطين مباشرة في اعمال عنف او الذين ساهموا في "توظيف" الدين لاغراض سياسية مثل قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ.

وكانت السلطات الجزائرية حظرت الجبهة الاسلامية للانقاذ في آذار ١٩٩٢ بعد فوزها بالجولة الاولى من الانتخابات التشريعية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١.

ولن يستفيد من "ابطال المتابعات القضائية" المقرر في الميثاق "الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية او انتهاك الحرمات او استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية"، حسبما ورد في المشروع.

وعلاوة على مسالة العنف التي يتوقع ان يتوقف باستسلام الاسلاميين المسلحين الذين ينهاهز عددهم الالف، يعتزم الرئيس تسوية مشكلة "المفقودين" الشائكة التي تتعلق باشخاص يشتبه بانهم موالون للتيار الاسلامي وفقدوا بعد ان اعتقلتهم قوات الامن.

وسيتمتع الرئيس بكافة الصلاحيات لتسوية مسالة "التجاوزات" التي نسبت لاجهزة الامن الامر الذي يثير غضب المنظمات غير الحكومية الداعية الى ملاحقتهم بتهمة ارتكاب "جرائم ضد الانسانية".

واعتبرت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان ان "العفو الذي لم يسبقه اثبات الحقيقة والعدل ليس سوى تهربا من العقاب".

موقف المعارضة

اما جبهة القوى الاشتراكية المعارضة فقد اعتبرت ان الميثاق "يكرس التهرب من العقاب والنسيان" ودعت الى مقاطعة الاستفتاء شانها شان التجمع من اجل الثقافة والديموقراطية (معارضة علمانية) بزعامة سعيد سعدي.

كذلك يتوقع ان تتم تسوية مشاكل اخرى بفضل "ديناميكية" الميثاق عند المصادقة عليه لا سيما قضية الاشخاص الذين حرموا من وظائفهم بعد اعتقالهم اداريا في معتقلات بالصحراء الجزائرية في الفترة ما بين ١٩٩٢و ١٩٩١

بوتفليقة يعد بمعالجة الفقر والبطالة داعياً الى الصفح والمصالحة لبناء تنمية شاملة

امال بوتفليقة

القى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بثقله في حملة الاستفتاء آملا في التوصل الى موافقة كثيفة للجزائريين تعزز موقعه وتدعم السلم لفتح المجال لتنمية الجزائر.

ولم يخف رئيس الدولة في الخطب التي يلقيها خلال الحملة الانتخابية انه يتحرك في اطار تأقلم سياسي داعيا مواطنيه الى التكيف مع تطور العالم وابداء شيء من البراغماتية بتقديم المزيد من التضحيات والصفح عن الجماعات المسلحة من اجل مستقبل ابنائهم.

ووضعهم امام احد خيارين: السلم والتقدم الاجتماعي الذي ينتج عنه او مواصلة العنف وما يرافقه من مآس ومصائب والمزيد من عرقلة تنمية البلاد التي اعلن بوتفليقة انه خصص لها اموالا طائلة.

وقد اعد بوتفليقة الذي انتخب مجددا في نيسان ٢٠٠٤ بنسبة ٨٤،٩٩٪ من الاصوات خطة خمسية (٢٠٠٥-٢٠٠٩) خصص لها ٤٢٠٠ مليار دينار (نحو ٤٥ مليار يورو) لانجاز عدة مشاريع واستدراج نحو مئة مليار دولار من الاستثمارات.

وردد الرئيس خلال التجمعات الانتخابية التي شارك فيها في عدة مناطق من البلاد "انه من دون سلم ليس هناك تنمية" ووعد بايجاد حلول للبطالة والفقر المتزايد وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل ١٧،٥٪ .

ولانه يحظى بدعم شعبي يعتزم بوتفليقة انجاز سياسة المصالحة التي بادر اليها منذ ولايته الاولى في ١٩٩٩ عندما نظم في ايلول استفتاء حول "الوئام المدني" ادى الى استسلام ستة الاف اسلامي مسلح حسبما افاد رئيس الحكومة احمد اويحيى.

واوضح بوتفليقة ان المصالحة الوطنية التي يطلب من الجزائريين المصادقة عليها تاتي بشكل منطقي في سياق سياسة الوئام المدني.

وقال بوتفليقة ان المصالحة الوطنية بمثابة "جرعة اضافية من لقاح" الوئام المدني المعلن في ٩٩٩١ والذي اعتبره غير كامل.

منطقة القبائل

"هل يمكن بناء السلم من دون امن، ودعا سكان هذه المنطقة المتمردة الى تكريس جهودهم في المستقبل الى تنمية منطقتهم "التي تشهد تاخرا كبيرا" بالنسبة للمناطق الاخرى.

اسرائيل تقصف بيت حانون وتغلق (١٥) جمعية خيرية

عريقات يؤكد ان الامور تخرج عن السيطرة داعيا بوش للتدخل

القاهرة (ا ف ب)

دعا كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات امس الاربعاء اثر لقاء بين الرئيسين الفلسطيني محمود عباس والمصري حسني مبارك الرئيس الاميركي جورج بوش الى التدخل "لوقف التصعيد" الاسرائيلي ضد الفلسطينيين.

وقال عريقات "اننا نعتقد ان طرفا ثالثا، ربما الرئيس بوش او اطراف اخرى في اللجنة الرباعية الدولية عليها القيام بدور من اجل وقف التصعيد" الاسرائيلي.

واضاف "ان الامور تخرج عن السيطرة واعتقد انه حان الوقت لتدخل مباشر من طرف ثالث".

واعلنت مصادر فلسطينية ان الطيران الاسرائيلي قصف مجددا فجر امس الاربعاء الجسر الرئيسي في بلدة بيت حانون (شمال قطاع غزة) دون الافادة عن وقوع اصابات.

وتقوم اسرائيل بعمليات عسكرية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة منذ خمسة ايام.

من جانب اخر افادت مصادر عسكرية اسرائيلية وشهود امس الاربعاء ان الجيش الاسرائيلي اغلق مكاتب ٥١ جمعية خيرية اسلامية في الضفة الغربية مرتبطة بحركتي المقاومة الاسلامية (حماس) والجهاد الاسلامي

و اعلنت وزيرة العدل الاسرائيلية تسيبي ليفني امس الاربعاء الغاء لقاء كان مقررا اليوم مع وزير الاسرى الفلسطيني سفيان ابو زايدة اثر قيام حركة حماس بخطف وقتل اسرائيلي.

وقالت ليفني للصحافيين ان "الفلسطينيين لن يدفعوا اسرائيل الى اطلاق سراح سجناء باللجوء الى العنف والخطف والقتل".

وكان يفترض ان يتم خلال اللقاء بين ليفني وابو زايدة البحث في الافراج المحتمل عن دفعة جديدة من المعتقلين الفلسطينيين.

واعلنت كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس الثلاثاء عن اختطاف اسرائيلي عثر على جثته في حقل في رام الله في الضفة الغربية.

وقالت المجموعة في بيان انها "كانت تعد لمبادلة الاسير الصهيوني باسرى الشعب الفلسطيني الا ان قيام قوات الاحتلال باعتقالات عشوائية في مدن بالضفة الغربية اضطرت وحدتنا القسامية الى قتله".ويعتقل قرابة ثمانية الاف فلسطيني في السجون الاسرائيلية.وافرجت اسرائيل عن مجموعة من ٥٠٠ معتقل في ١ شباط ودفعة ثانية من ٤٠٠ معتقل في ٢ حزيران في اطار ترتيبات مع السلطة الفلسطينية.واعلنت مصادر فلسطينية ان الطيران الاسرائيلي قصف مجددا فجر امس الاربعاء الجسر الرئيسي في بلدة بيت حانون (شمال قطاع غزة) دون الافادة عن وقوع اصابات.

واوضحت المصادر ان الشرطة الفلسطينية اخلت احترازيا مقارها ليلا في بيت حانون وبيت لاهيا شمال قطاع غزة.

وقالت ان القصف استهدف ما تبقى من الجسر الرئيسي الذي يصل بلدة بيت حانون بشارع صلاح الدين الرئيسي حيث عزل البلدة عن محيطها.

المعارضة تشكك في شرعية انتخاب مبارك

القاهرة/BBC

تظاهر مئات الأشخاص وسط العاصمة القاهرة احتجاجا على الرئيس حسني مبارك. وجاءت الاحتجاجات بعد مرور ساعات قليلة على أداء الرئيس مبارك اليمين الدستورية لولاية خامسة.

وقد ردد المتظاهرون، الذين ينتمي معظمهم للحركة المصرية من أجل التغيير المعروفة باسم "كفاية" و"حركة أدباء وفنانون من أجل التغيير" شعارات تعتبر انتخاب الرئيس المصري غير شرعي.

وكان مبارك الذي ظل على رأس السلطة في البلاد لمدة ٢٤ عاما، قد تم انتخابه في أول انتخابات تعددية تشهدها مصر، والتي شهدت عملية التصويت فيها إقبالا ضعيفا.

وحصل مبارك على ٨٨,٦ في المائة من الأصوات في الانتخابات التي شهدتها البلاد قبل ثلاثة أسابيع، والتي لم يشارك فيها سوى ربع الناخبين.

ورفضت جماعات المعارضة العملية الإنتخابية واعتبرت أنه شابها التزوير، إلا أن اللجنة المشرفة على الانتخابات رفضت إعادة إجرائها.

اليمين الدستورية

وبعد مرور ساعات من حفل أداء الرئيس حسني مبارك اليمين الدستورية، والذي حضره إضافة إلى الزعيم الليبي معمر القذافي، العديد من السفراء والشخصيات، خرج مئات المتظاهرين إلى الشوارع.

وكان المتظاهرون عبارة عن خليط من الرجال والنساء والشيوخ والشبان من ذوي الإنتماءات السياسية المتباينة، بمن في ذلك اليساريون والليبراليون والإسلاميون.

وقد سمحت الشرطة لهم بالتظاهر عبر الشوارع التي تخترق وسط مدينة القاهرة، وهو ما يعتبره مراسلنا هناك مجدي عبد الهادي تطورا كبيرا على اعتبار أن التظاهرات السابقة كان يسمح بتنظيمها شريطة أن لا يبرح المشاركون فيها مكانهم.

وبالإضافة إلى معارضتهم للرئيس مبارك يعارض المتظاهرون أيضا نجله جمال مبارك، الذي يرى الكثيرون أنه سيخلف والده على رأس السلطة.

وكان قرابة ٢٠٠٠ شخص قد خرجوا إلى شوارع القاهرة السبت الماضي احتجاجا على نتائج الإنتخابات.

وخلال أدائه اليمين، تعهد الرئيس مبارك بأن يخلص للنظام الجمهوري وأن يحترم الدستور والقانون وأن يرعى "مصالح الشعب ويحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه".

وكان مبارك قد كسب في السابق استفتاءات كان فيها المرشح الوحيد للرئاسة.، إلا أنه قام بتغيير هذا النظام في وقت سابق من العام الجاري بفعل الضغوط التي مارستها عليه الولايات المتحدة والجماعات السياسية الداخلية.

تحقيق امريكي حول الاعتداء على الاعلامية مي شـــديـــاق

بيروت (ا ف ب)

بدأ فريق اميركي لمكافحة الارهاب امس الاربعاء في لبنان تحقيقه في الاعتداء الذي استهدف الاحد الاعلامية في المؤسسة اللبنانية للارسال (ال بي سي) مي شدياق كما افاد مصور وكالة فرانس برس.

وقال المصور ان خمسة ضباط من مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي) وصلوا مساء الثلاثاء الى بيروت، بدأوا بفحص سيارة مي شدياق التي وضعت فيها قنبلة بزنة ٤٠٠غرام من المتفجرات.

وفرض عناصر وحدة مكافحة الارهاب اللبنانية طوقا امنيا في مكان التحقيق ومنعوا خصوصا الصحافيين والمصورين من الاقتراب.

وكان رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة الذي ترأس الاثنين اجتماعا مع ابرز المسؤولين الامنيين طلب مساعدة امنية من الولايات المتحدة وفرنسا.

واعلنت واشنطن وباريس انهما ستلبيان المطالب اللبنانية.

وكانت مي شدياق اصيبت بجروح بالغة في انفجار قنبلة وضعت تحت مقعد سيارتها في منطقة جونية بشمال بيروت وقد بترت ساقها اليسرى ويدها اليسرى.

اليساريون الفرنسيون يطالبون باستقالة ساركوزي

باريس (اف ب)

طالبت شخصيات اشتراكية فرنسية كبيرة والحزب الشيوعي باستقالة وزير الداخلية نيكولا ساركوزي الذي يتهمونه ب"التلاعب بالرأي العام" في قضية ارهابية.

وقالت وزيرة العدل السابقة اليزابيت غيغو (اشتراكية) وهي من اعضاء الجمعية الوطنية انه "يتحتم على (ساركوزي) ان يطرح على نفسه مسألة استقالته".

وتساءلت "كيف سمح لنفسه ان يعلن قبل خمسة ايام في برنامج تلفزيوني" عن عملية "ويجازف بافشال هذه العملية"، متهمة الوزير بانه "يستخدم وسائل الدولة لاهداف حزبية بل شخصية لكسب الدعاية".

ورأت ان ساركوزي الذي يرئس الاتحاد من اجل حركة شعبية الحاكم "ارتكب خطأ جسيما الى حد انه قد يهدد هذه المقاربة الضرورية المتمثلة في تعاون بين الغالبية والمعارضة". ويأخذ اليسار على ساركوزي انه تحدث "بشكل مسبق" الاثنين في برنامج على قناة فرنسا الثالثة عن عملية ارهابية صورتها الفرق التلفزيونية التي وصلت الى موقع حصولها في ضاحية باريس.

وقال فرنسوا ريبسامن المسؤول الثالث في الحزب الاشتراكي "اذا ما ثبت ان وزير الداخلية كشف عن عملية للشرطة تستهدف ارهابيين، فمن الافضل طلب استقالته". ودعا الحزب الاشتراكي الى "اقالة" ساركوزي لارتكابه "تجاوزا حقيقيا في وظيفته" ب"تهديد نجاح عملية" لمكافحة الارهاب. وكان ساركوزي صرح خلال برنامج تم بثه ليل الاثنين وسجل قبل ذلك باربعة ايام "في الوقت الذي اتحدث فيه اليكم، ثمة اعتقالات تجري وهي اعتقالات احترازية لكن الذين ذهبنا للقبض عليهم يعرفون لماذا جئنا بحثا عنهم". وتم صباح اليوم نفسه اعتقال تسعة اشخاص يشتبه بانهم كانوا يخططون لاعتداء.

تهديد اممي بوقف عمليات الاغاثة في دارفور

جنيف (اف ب)

هدد منسق المساعدة الانسانية في الامم المتحدة يان ايغيلاند امس الاربعاء بوقف عمليات الاغاثة في دارفور بسبب تزايد اعمال العنف في هذه المنطقة الواقعة غرب السودان التي تشهد حربا أهلية منذ سنتين ونصف السنة.

وقال ايغلاند في جنيف "شهد العنف مزيدا من التصعيد. وفي حال استمر الوضع على هذه الخطورة بالنسبة للعاملين في المجال الانساني قد نكون عاجزين عن مواصلة نشاطاتنا التي تشمل ٥,٢ مليون نسمة".واضاف امام الصحافيين "قد نوقف نشاطاتنا اعتبارا من الغد. الوضع على هذه الدرجة من الخطورة".

دعم اوربي للاصلاحات السورية

دمشق (اف ب)

ذكرت وكالة الانباء السورية (سانا) ان فرانك هيسيكي رئيس بعثة الاتحاد الاوروبي في سوريا اكد في حلب التزام الاتحاد في دعم برنامج سوريا للاصلاح الاقتصادي.

واكد هيسيكي في ندوة تحت عنوان "التحديات الواقعية للشراكة السورية الاوروبية" التزام الاتحاد الاوروبي دعم برنامج سوريا للاصلاح الاقتصادي "كي تصبح مزدهرة ومستقرة ومرتبطة بروابط قوية مع الاتحاد الاوروبي".

واضافت الوكالة ان هيسيكي شدد على "اهمية رؤية العلاقة بين سوريا والاتحاد الاوروبي ضمن اطار العمل الاوسع للشراكة الاوروبية المتوسطية التي تهدف الى تحويل حوض المتوسط الى منطقة حوار وتبادل وتعاون تضمن السلام والاستقرار والازدهار لدول المنطقة".